النشرة اليومية للاتحاد
UAC DAILY MONITOR

11 كانون الاول (ديسمبر) 2025 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

اتحاد الغرف العربية يطلق من القمة العربية - الفرنسية السادسة - باريس سلسلة من المبادرات البارزة

أكد رئيس اتحاد الغرف العربية، رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، سمير ماجول، خلال أعمال الدورة السادسة من القمة الاقتصادية الفرنسية العربية، التي عقدت خلال الفترة 11-10 كانون الأول (ديسمبر) 2025، برعاية رئيس الجمهورية الفرنسية، ايمانويل ماكرون، وتحت عنوان: "المياه والبيئة في صميم الاحتياجات والأزمات والفرص في العالم العربي" وبحضور حشد من وزراء ورؤساء غرف عربية وفرنسية ورجال أعمال ورؤساء شركات ومجلس السفراء العرب في باريس، ورئيس الغرفة العربية الفرنسية والأمينة العامة للغرفة، أنّ "هذه القمّة تجسّد قوة العلاقة الاستراتيجية التي بُنيت على مدى عقود، والتي تُشكّل اليوم جوهر أولوياتنا المشتركة في مجالات التنمية المستدامة، والأمن البيئي، والازدهار المشترك".

ورأى أنّ "الموضوع الذي تطرحه القمة "المياه والبيئة في صميم الاحتياجات والأزمات والفرص في العالم العربي"، يعكس بدقة حجم التحديات التي نواجهها، فالتوترات المائية والضغوط البيئية وآثار تغير المناخ تؤثر بشكل مباشر على التوازن الاقتصادي والاجتماعي والبشري لمجتمعاتنا. وفي العديد من الدول العربية، وصل توافر المياه العذبة إلى مستويات حرجة، مما يُبرز الحاجة المُلحة إلى عمل جماعي قائم على الابتكار والاستثمار والتضامن الدولي".

واعتبر رئيس الاتحاد سمير ماجول أنّ "هذا الواقع يستدعي زيادة حشد جهود جميع الأطراف المعنية. حيث تبذل الدول العربية جهوداً حثيثة لتحديث إدارة مواردها المائية، وتطوير مصادر الطاقة المتجددة، وتعزيز الاقتصاد الدائري، وتقوية قدرة أراضيها على الصمود. أما فرنسا، فتمتلك خبرة رائدة في هذه المجالات، فضلاً عن شبكة أعمال قادرة على دعم مشاريع التحول المستدام الكبرى بكفاءة عالية".

ونوّه إلى أنّ "تقارب مصالحنا يمهّد الطريق لشراكة متجددة وطموحة. وللقطاع الخاص، ممثلاً على المستوى العربي باتحاد الغرف العربية، دور حاسم في هذه الديناميكية. فمن خلال هيكلة الاستثمارات، ونقل التكنولوجيا، ومشاريع التطوير المشترك، ودعم التحول في قطاع الطاقة، يمكنه أن يصبح محركاً رئيسياً للحلول المستدامة".

وشدد على أنّ "هذه القمة لا تُعدّ مجرد منتدى أو لقاء للنقاش، بل منصة للتفاعل، وفرصة لبناء تحالفات راسخة، وصياغة رؤية اقتصادية قائمة على المسؤولية المشتركة والمنفعة المتبادلة. وما يجمع منطقتينا يتجاوز التجارة بكثير، فهو علاقة تاريخية وثقافية وإنسانية تُمكننا اليوم من تصور نموذج مثالي للتعاون".

ودعا الرئيس سمير ماجول إلى "تعزيز أطر الحوار الاقتصادي بين العالم العربي وفرنسا؛ وكذلك تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تركز على البنية التحتية للمياه، والطاقة النظيفة، والإدارة المستدامة للموارد؛ بالإضافة إلى دعم الابتكار الذي يقوده رواد الأعمال الشباب، الذين يمثلون قوة إبداعية أساسية للتحول البيئي وتعزيز القدرة التنافسية لاقتصاداتنا في المستقبل".

خالد حنفي

من جهته طرح أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، مجموعة هامة وبارزة من المقترحات والمبادرات التي تعزز العلاقات الثنائية العربية-الفرنسية، ومن بين تلك المبادرات: إنشاء منطقة ابتكار عربية-فرنسية للموارد النادرة، وتطوير تقنيات التحلية المنخفضة الكربون، وتعزيز الزراعة الرقمية، وإطلاق وإنشاء خارطة للفرص الاستثمارية، وإطلاق منصة لسلاسل القيمة الخضراء، وربط البنوك العربية والفرنسية والدولية لتمويل مشاريع التحلية وإعادة التدوير، ومنصّة عربية للتحديات الفرنسية، ومواءمة المستثمرين العرب مع الشركات الفرنسية العاملة في التكنولوجيا الخضراء.

واعتبر أنّ "التحولات الجيوسياسية والاقتصادية تشكّل واقعاً معقّداً ومحوريًا لأمتنا العربية، خاصة في ظل التحديات البيئية والمائية التي تصاعدت في السنوات الأخيرة حيث تشهد المنطقة العربية تحولات سياسية كبيرة، ما بين صراعات وتنافسات إقليمية وإعادة رسم التحالفات، وهذه التحولات تؤثر مباشرة في حركة التجارة، الاستثمار، وسلاسل الإمداد.

وبيّن أمين عام الاتحاد، أنّ "المنطقة العربية تعاني من أعلى معدلات ندرة

المياه في العالم، ومع الارتفاع المتزايد لدرجات الحرارة وتراجع الموارد المائية المتجددة، أصبحت الحكومات مضطرة لإعادة ترتيب أولوياتها الاستثمارية. حيث أنّ 70 إلى 85 في المئة من المياه في عدد من الدول العربية يُخصّص للزراعة، مما يجعل ندرة المياه تهديدًا مباشرًا للأمن الغذائي. كما أن تغيّر المناخ يعيد تشكيل سياسات الطاقة، خصوصًا مع الاتجاه نحو الطاقة المتجددة لتقليل الضغط على الموارد المائية المستخدمة في التبريد والإنتاج".

ونوّه الدكتور خالد حنفي، إلى أنّ "التحديات الحالية دفعت القطاع الخاص إلى اعتماد نماذج وإطلاق مبادرات أعمال جديدة ترتكز على التكنولوجيا المائية، وكفاءة الطاقة، وإدارة الموارد الطبيعية، وتطوير سلاسل قيمة أكثر مرونة واستدامة. وبالتالي، أصبحت قضايا المياه والمناخ عنصرًا رئيسيًا في صياغة الأجندة الاقتصادية العربية للسنوات المقبلة، وفي توجيه سياسات الاستثمار والتعاون الدولي".

وكشف أمين عام الاتحاد، عن أنّ "هناك خمسة قطاعات رئيسية تمثل اليوم فرصًا واعدة للشراكة الإستراتيجية بين العالم العربي وفرنسا. كما وتشكل هذه القطاعات الخمسة قاعدة صلبة لشراكة عربية–فرنسية قادرة على خلق قيمة اقتصادية جديدة وتحقيق أهداف الاستدامة الإقليمية، وهي: تحلية المياه باستخدام الطاقة المتجددة، وإدارة الموارد المائية وإعادة التدوير، والزراعة الذكية والتكنولوجيا الزراعية، والطاقة المتجددة وتخزين الطاقة، والاقتصاد الدائري وإدارة النفايات".

ورأى أنّه "يمكن لاتحاد الغرف العربية القيام بدور أساسي على المستويات الاقتصادية والاستثمارية والمؤسساتية، عبر أربعة محاور رئيسية، تقوم على بناء منصات تعاون وربط بين القطاعين الخاص والعام، ودعم تمويل المشاريع المائية والبيئية، وتطوير بيئة الأعمال وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز المعرفة والتقنيات وتبادل الخبرات".

واعتبر الدكتور خالد حنفي أنّه "في الوقت الذي تواجه فيه العديد من الدول العربية احتياجات متزايدة في الاستثمار في البنية التحتية المائية، وفي تحديث شبكات الإمداد، وفي تطوير حلول تستند إلى التكنولوجيا النظيفة. كما يشهد العالم، في الوقت نفسه، طلبًا متناميًا على شراكات قادرة على ربط الاستثمارات الدولية بخطط التحول الأخضر. ومن هنا تبرز أهمية التعاون العربي–الفرنسي، الذي أصبح اليوم عامل استقرار، ومحركًا من محركات الابتكار، وجسرًا بين رؤى اقتصاداتنا وفرص الأسواق العالمية".

وقال: "في الوقت الذي تتزايد فيه الاحتياجات المرتبطة بالمياه، تتعمق أيضًا الحاجة إلى نماذج تمويل مبتكرة، وإلى أدوات اقتصادية قادرة على تعبئة الاستثمارات الخاصة والعامة. فمشاريع المياه هي بنية تحتية أساسية للزراعة، والصناعة، والقدرة على جذب الأعمال، وشرط أساسي لاستقرار المجتمعات. ومن موقعنا في اتحاد الغرف العربية، نؤكد التزامنا بدعم هذه الجهود، وبالعمل مع شركائنا في فرنسا لتوفير بيئة تعاون تُحوّل هذه النهضة الاستثمارية إلى نتائج ملموسة على الأرض".

وشدد الأمين العام على أنّ "التحديات المطروحة أمامنا كبيرة، غير أنّ ما لمسناه من إرادة حقيقية لدى الجانبين العربي والفرنسي يمنحنا الثقة بأن هذه القمة قادرة على تقديم قيمة مضافة، على مستوى توصياتها، بل وأيضا من خلال ما ستفتحه من مسارات جديدة للشراكة، وما ستشكله من منصة لالتقاء المصالح بين القطاعين العام والخاص، وبين الدول والمؤسسات، وبين الخبرة الفرنسية والحاجات العربية المتنامية. وفي هذا المجال لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر إلى مجلس إدارة الغرفة العربية–الفرنسية، وعلى وجه الخصوص رئيس الغرفة فنسون رينا، والأمينة العامة للغرفة ريان كنعان، وجميع فريق العمل في الغرفة، على الدور الذي يقومون به لضمان نجاح هذه القمة وتنظيم جلساتها بدقة ومهنية".

المصدر (اتحاد الغرف العربية)

The Union of Arab Chambers Launches a Series of Prominent Initiatives from the Sixth Arab–French Summit – Paris

The President of the Union of Arab Chambers and President of the Tunisian Union of Industry, Trade and Handicrafts, Samir Majoul, affirmed during the sixth session of the French–Arab Economic Summit — held from 10–11 December 2025 under the patronage of the President of the French Republic, Emmanuel Macron, and under the theme: "Water and the Environment at the Core of Needs, Crises, and Opportunities in the Arab World," and in the presence of a large gathering of ministers, presidents of Arab and French chambers, business leaders, company heads, the Council of Arab Ambassadors in Paris, the President of the Arab–French Chamber of Commerce, and the Secretary-General of the Chamber — that "this summit embodies the strength of a strategic relationship built over decades, a relationship that today forms the core of our shared priorities in sustainable development, environmental security, and mutual prosperity."

He noted that "the subject raised by the summit — 'Water and the Environment at the Core of Needs, Crises, and Opportunities in the Arab World' — accurately reflects the scale of the challenges we face. Water tensions, environmental pressures, and the impacts of climate change directly affect the economic, social, and human balance of our societies. In many Arab countries, the availability of fresh water has reached critical levels, highlighting the urgent need for collective action based on innovation, investment, and international solidarity."

The President of the Union, Samir Majoul, considered that "this reality requires an intensified mobilization of all concerned parties. Arab countries are making significant efforts to modernize the management of their water resources, develop renewable energy sources, enhance the circular economy, and strengthen the resilience of their lands. France, for its part, possesses leading expertise in these fields, in addition to a business network capable of efficiently supporting major sustainable transformation projects."

He emphasized that "the convergence of our interests paves the way for a renewed and ambitious partnership. The private sector — represented at the Arab level by the Union of Arab Chambers — plays a decisive role in this dynamic. Through structuring investments, transferring technology, jointly developing projects, and supporting the energy transition, it can become a key driver of sustainable solutions."

He stressed that "this summit is not merely a forum or a meeting for discussion, but a platform for interaction and an opportunity to build solid alliances and shape an economic vision based on shared responsibility and mutual benefit. What connects our two regions goes far beyond trade; it is a historical, cultural, and human relationship that enables us today to envision an ideal model of cooperation."

President Samir Majoul called for "strengthening economic dialogue frameworks between the Arab world and France; encouraging public–private partnerships focused on water infrastructure, clean energy, and sustainable resource management; and supporting innovation driven by young entrepreneurs, who represent an essential creative force for environmental transformation and for enhancing the competitiveness of our economies in the future."

Khaled Hanafi

For his part, the Secretary-General of the Union of Arab Chambers, Dr. Khaled Hanafi, presented a set of important and prominent proposals and initiatives to enhance Arab–French bilateral relations. Among these initiatives were: establishing an Arab–French Innovation Zone for scarce resources; developing low-carbon desalination technologies; boosting digital agriculture; launching and creating a map of investment opportunities; launching a platform for green value chains; linking Arab, French, and international banks to finance desalination and recycling projects; creating an Arab platform for French challenges; and aligning Arab investors with French companies operating in green technology.

He considered that "geopolitical and economic shifts form a complex and pivotal reality for our Arab nation, especially amid the environmental and water challenges that have intensified in recent years. The Arab region is witnessing major political transformations — from conflicts to regional rivalries to the redrawing of alliances — and these transformations directly affect trade, investment, and supply chains."

The Secretary-General explained that "the Arab region suffers from the highest levels of water scarcity in the world. With rising temperatures and declining renewable water resources, governments have become compelled to rearrange their investment priorities. Between 70 and 85 percent of water in several Arab countries is allocated to agriculture, making water scarcity a direct threat to food security. Climate change is also

reshaping energy policies, especially with the move toward renewable energy to reduce pressure on water resources used in cooling and production."

Dr. Khaled Hanafi noted that "current challenges have pushed the private sector to adopt new business models and initiatives based on water technology, energy efficiency, natural resource management, and the development of more flexible and sustainable value chains. Consequently, water and climate issues have become central to shaping the Arab economic agenda for the coming years and in directing investment policies and international cooperation."

The Secretary-General revealed that "five key sectors now represent promising opportunities for strategic partnership between the Arab world and France. These five sectors also form a solid foundation for an Arab–French partnership capable of generating new economic value and achieving regional sustainability goals. They are: water desalination using renewable energy; water management and recycling; smart agriculture and agri-technology; renewable energy and energy storage; and the circular economy and waste management."

He stated that "the Union of Arab Chambers can play a fundamental role at economic, investment, and institutional levels through four main pillars: building platforms for cooperation and linkage between the public and private sectors; supporting the financing of water and environmental projects; developing the business environment and empowering small and medium-sized enterprises; and enhancing knowledge, technology, and the exchange of expertise."

Dr. Khaled Hanafi explained that "while many Arab countries face increasing needs for investment in water infrastructure, upgrading supply networks, and developing solutions based on clean technology, the world is witnessing, at the same time, a growing demand for partnerships capable of connecting international investments with green-transition plans. Hence the importance of Arab–French cooperation, which has become a stabilizing factor, a driver of innovation, and a bridge between the visions of our economies and the opportunities of global markets."

He added: "As water-related needs increase, the need for innovative financing models and economic tools capable of mobilizing public and private investments deepens as well. Water projects are essential infrastructure for agriculture, industry, business attractiveness, and a fundamental requirement for the stability of societies. From our position at the Union of Arab Chambers, we reaffirm our commitment to supporting these efforts and working with our partners in France to provide a cooperative environment that transforms this investment momentum into tangible results on the ground."

The Secretary-General stressed that "the challenges before us are significant; however, what we have witnessed of genuine will on both the Arab and French sides gives us confidence that this summit can deliver real added value — not only at the level of its recommendations, but also through the new paths of partnership it will open, and through its role as a platform where the interests of the public and private sectors, of states and institutions, and of French expertise and growing Arab needs come together. In this regard, I can only extend my thanks to the Board of Directors of the Arab–French Chamber of Commerce — particularly its President, Vincent Reina, its Secretary-General, Rayan Kanaan, and the entire working team — for their role in ensuring the success of this summit and in organizing its sessions with precision and professionalism."

Source (Union of Arab Chambers)